

أثر عمليات الاندماج والاستحواذ على حقوق المساهمين في ضوء معايير المحاسبة المرتبطة

أحمد عبد المجيد محمد عبد المجيد

تحت إشراف

أ.د/ عبد الفتاح أحمد علي خليل أ.د/ أشرف أحمد محمد غالي

ملخص البحث:

استهدفت الدراسة قياس أثر عمليات الاندماج والاستحواذ على حقوق المساهمين في ضوء معايير المحاسبة المرتبطة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها، أن تطبيق المعايير المنظمة لعمليات الاندماج والاستحواذ مثل معيار المحاسبة المصري رقم (29) "تجميع الأعمال"، والمعيار الدولي للتقارير المالية 3 IFRS "دمج الأعمال"، ومعيار المحاسبة المالية الأمريكي (R) SFAS 141 "دمج الأعمال" يؤدي إلى حماية حقوق المساهمين، حيث ألزمت الشركات المستحوذة بتفسير جميع المستحقات والمكاسب والخسائر المعترف بها خلال الفترة، الأمر الذي يؤدي إلى تفعيل دور المعايير وتعزيز قيمتها في تحسين جودة التقارير المالية المقدمة للأطراف المستفيدة. واستنادا إلى هذه النتائج يوصي الباحث بتضافر جهود المنظمات المهنية على المستوى الدولي من أجل إصدار معيار محاسبي يتناول المخاطر وعدم التأكد المحيط بعمليات المنشآت المندمجة، وزيادة مستوى الإفصاح التقارير المالية لمساعدة المستفيدين في التعرف على جوانب المخاطر وظروف عدم التأكد المحيطة بهذه العمليات.

الكلمات المفتاحية:

عمليات الاندماج والاستحواذ – معيار المحاسبة المصري رقم (29) - المعيار الدولي للتقارير المالية 3 IFRS - معيار المحاسبة المالية الأمريكي (R) SFAS 141 - حقوق المستثمرين.

Abstract:

The study aimed to measure the impact of mergers and acquisitions on shareholders' rights in the light of the relevant accounting standards. Turning to our key results, we find that, the most important of which is that the application of the standards regulating mergers and acquisitions, such as the Egyptian Accounting Standard No. (29) “Business Combination”, the International Financial Reporting Standard IFRS 3 “Business Merger”, and the American Financial Accounting Standard SFAS 141 (R) “Combining Business” leads to the protection of shareholders’ rights, as the acquiring companies are obligated to interpret all receivables, gains and losses recognized during the period, which leads to activating the role of standards and enhancing their value in improving the quality of financial reports submitted to the beneficiary parties. Based on these results, the researcher recommends concerted efforts of professional organizations at the international level to issue an accounting standard that deals with the risks and uncertainties surrounding the operations of the merged enterprises, and to increase the level of financial reporting disclosure to help the beneficiaries to identify the aspects of risks and conditions of uncertainty surrounding these operations.

Keywords:

Mergers and Acquisitions - Egyptian Accounting Standard No. (29) - International Financial Reporting Standard IFRS 3 -

American Financial Accounting Standard SFAS 141 (R) - Investors' Rights.

١ - الإطار العام للبحث:

١-١ طبيعة المشكلة:

في ضوء ما تشهده منشآت الأعمال من ثورة المعلومات وحدة المنافسة وتطورات الأحداث الاقتصادية المتلاحقة على الساحتين المحلية والدولية، وما يترتب على ذلك من مخاطر تقلبات أسعار السلع والخدمات وأسعار الصرف ومعدلات الفائدة، وذلك بصورة قد يصعب توقعها فإن الاعتماد على القدرات الذاتية للمنشآت خصوصاً ذات الإمكانيات البسيطة ورؤوس الأموال الصغيرة لن يوفر لها فرص البقاء والنمو، لذلك فإن تلك المنشآت تلجأ في تحقيق أهدافها إلى الدخول في عمليات الاندماج والاستحواذ، وذلك لتوفير إمكانيات أفضل تمكنها من النمو وتهيأ لها الحصول على الاستثمارات من جهات التمويل المختلفة لتنفيذ مشروعاتها وتحقيق أهدافها، بضمن موجوداتها التي تزايدت مع صفقات الاندماج مع منشآت أخرى بما يمنحها فرصة إنجاز أهدافها المستقبلية ويزيد من قدرتها على مواجهة المنافسين الحاليين والمحتملين.

ونظراً لأهمية صفقات الاندماج والاستحواذ في مواجهة المشكلات الناشئة عن التطورات الاقتصادية في بيئة الأعمال، فإن الأطر القانونية خصتها بأحكام من شأنها تحديد الإجراءات والشروط المناسبة للقيام بتلك الصفقات وتعمل على حماية المساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة. ومع اختلاف أشكال عمليات الاندماج والاستحواذ والدوافع الرئيسية لها وطرق المحاسبة عنها وسعي المنظمات المهنية المحلية والعالمية لتوحيد المعايير المنظمة لها أو على الأقل تقليص الفجوة بين تلك المعايير، ظهرت الحاجة إلى دراسة وتحليل الجوانب النظرية والقانونية لها من منظور محاسبي بهدف صياغة إطار أكثر تحديداً لهذه العمليات، وأكثر ارتباطاً بالممارسة المهنية، وفي ضوء ما سبق يمكن للباحث صياغة المشكلة البحثية لهذه الدراسة من خلال الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- ما هي متطلبات ومبادئ عمليات الاندماج والاستحواذ وفقاً للمعايير المحاسبية المرتبطة؟
- ما موقف المنظمات المهنية والتشريعات من عمليات الاندماج والاستحواذ؟
- هل هناك دور للقوانين المنظمة لعمليات الاندماج والاستحواذ في حماية حقوق المساهمين؟

١-٢ أهداف البحث:

- يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في قياس أثر عمليات الاندماج والاستحواذ على حقوق المساهمين في ضوء معايير المحاسبة المرتبطة.
- ويتفرع من هذا الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:
- دراسة وتحليل عمليات الاندماج والاستحواذ من منظور محاسبي.
- تحديد الدوافع الرئيسية لعمليات الاندماج والاستحواذ في بيئة الأعمال.
- دراسة وتحليل موقف المنظمات المهنية والتشريعات من عمليات الاندماج والاستحواذ.
- قياس أثر عمليات الاندماج والاستحواذ على حقوق المساهمين.

١-٣ أهمية ودوافع البحث:

- يعد البحث نقطة انطلاق بحثية معاصرة تنبع من المساهمة في فهم العلاقة بين امتثال الشركات لقوانين الاندماج والاستحواذ وتعزيز ثقة المستثمرين، خاصة بعد تزايد حالات إفلاس وانهيار العديد من الشركات الكبرى.
- تسليط الضوء على عمليات الاندماج والاستحواذ ودور المعايير المحاسبية المنظمة لها في حماية حقوق المساهمين، وذلك في ظل إصدار التشريعات الملزمة من قبل الأجهزة المنظمة مثل الهيئة العامة للاستثمار (GAFI) والهيئة العامة للرقابة المالية (EFSA) والتي قامت بإصدار القانون رقم (3) لسنة (2015) بشأن الإفصاح عن عمليات الاندماج من قبل الشركات المساهمة.
- مساعدة المنظمين وصانعي السياسات والجهات المسؤولة عن تطوير المعايير، من خلال المساهمة في تقييم الإفصاح عن عمليات الاندماج والاستحواذ بالقوائم

والتقارير المالية، وبالتالي الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات وزيادة كفاءة سوق رأس المال.

١-٤ تنظيم البحث:

انطلاقاً من أهمية البحث وتحقيقاً لأهدافه والإجابة على تساؤلاته البحثية، فقد تم تناول البحث على النحو التالي:

- ١- الإطار العام للبحث.
 - ٢- عمليات الاندماج والاستحواذ (الإطار المفاهيمي -الدوافع الرئيسية).
 - ٣- الإطار القانوني لعمليات الاندماج والاستحواذ في البيئة المصرية.
 - ٤- عمليات الاندماج والاستحواذ في ظل معايير المحاسبة المرتبطة.
 - ٥- عمليات الاندماج والاستحواذ في ظل التوافق بين معايير المحاسبة المصرية والمعايير الدولية.
 - ٦- أثر عمليات الاندماج والاستحواذ على حقوق المساهمين.
 - ٧- النتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية.
- #### ٢- عمليات الاندماج والاستحواذ (الإطار المفاهيمي - الدوافع الرئيسية):
- #### ٢-١ الإطار المفاهيمي لعمليات الاندماج والاستحواذ:

تعد عمليات الاندماج والاستحواذ عمليات حيوية لأي منظمة ترغب في البقاء والتوسع في بيئة الأعمال خصوصاً في ظل سرعة التغيرات في أسواق المنافسة على المستوى المحلي والعالمي، حيث تتيح هذه العمليات للشركات توسيع نطاقها الجغرافي والصناعي والتكنولوجي وتعزيز موقعها التنافسي. وقد اتفقت العديد من الدراسات (Degbey et al., 2021)(Liou and Rao-Nicholson, 2017) ; على أن عمليات الاندماج والاستحواذ - عبر الحدود - أصبحت استراتيجية أساسية دولية لنمو العديد من الشركات وخاصة في الدول النامية، حيث تعد عمليات الاندماج والاستحواذ واحدة من أهم الأنشطة في مجال تمويل الشركات نظراً لأنها تتضمن أكبر شكل يمكن ملاحظته من أشكال استثمار الشركات (Trejo-Pech et al., 2021). كما تعد أداة رئيسية للشركات للنمو وإعادة الهيكلة والتنويع، حيث تشمل العديد من أصحاب

المصلحة، مثل المشترين (الشركات المستحوذة)، والبائعون (الشركات المستهدفة)، والمستشارون (المصرفيون والمحامون)، والمنظمون (الحكومات، ومنظمي سوق الأوراق المالية، وهيئات مكافحة الاحتكار، وما إلى ذلك) وبالتالي، فإن هذه العمليات تمثل معاملات كبيرة اقتصاديًا لديها القدرة على خلق أو تقليص القيمة على نطاق واسع، مما أثار اهتمام الباحثين من عدة مجالات، لا سيما مجالي التمويل والمحاسبة (Cumming et al., 2023). ويتناول الباحث فيما يلي أهم الآراء التي تناولت مفهوم عمليات الاندماج والاستحواذ بما يتفق مع أهداف البحث:

بصفة عامة يمكن القول أن عمليات الاندماج والاستحواذ هي عمليات بعيدة كل البعد عن البساطة وتتضمن مستويات عالية من التعقيد بما في ذلك عوامل مثل تكامل الثقافات، حيث قد تنشأ الاختلافات، ويتولد القلق وعدم الثقة ومشاعر العداء، كما أن انخفاض الملاءمة الاستراتيجية والمالية، والإدارة السليمة للتغيير، تؤثر أيضًا على نجاح عمليات الاندماج والاستحواذ (Pérez-Pérez et al., 2021). وتؤثر كل هذه العوامل على مشاركة الشركات في عمليات الاندماج والاستحواذ بينما قد تساعد عوامل أخرى، مثل طبيعة ونوعية السياسات والمؤسسات المالية للدول، في تفسير اختيارها لدولة على أخرى (González et al., 2020). وقد تكون صفقة الاندماج بين مساهمي الكيانات المندمجة أو بين كيان واحد ومساهمي كيان آخر بينما الكيان المستحوذ يكتسب السيطرة على واحدة أو أكثر من الشركات الأخرى، وعندما تستحوذ المنشأة على أخرى سواء عن طريق اقتناء الأصول والخصوم أو استحواذها على صافي الأصول فيتعين تقييمها بناءً على قيمتها العادلة في تاريخ الاستحواذ. وعرفت دراسة (Kofi et al., 2021) عملية الاستحواذ بأنها شراء شركة من قبل شركة أخرى، بغض النظر عن إجراءات الشراء سواء تمت بصورة عدائية أو بصورة ودية، المهم في هذا الأمر أن المستحوذ هو من يتحكم في عملية الشراء. ولذلك يمكن اعتبار عمليات الاندماج والاستحواذ استراتيجية نمو تستخدمها الشركات في جميع أنحاء العالم (Khan and Tariq, 2023).

و عرف المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 3 في تعديلات ٢٢ أكتوبر ٢٠١٨ والتي تعتبر سارية المفعول اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٠، اندماج الأعمال عموماً بأنه "جمع المنشآت أو الأعمال المنفصلة في منشأة واحدة، و فرق المعيار بين مصطلحي الاندماج والاستحواذ حيث أشار إلى أن مصطلح الدمج يعبر عن معاملة أو حدث آخر تكون فيه السيطرة متساوية للشركات المندمجة، بينما يعبر مصطلح الاستحواذ عن معاملة أو حدث آخر يسيطر فيه المستحوذ على شركة واحدة أو أكثر في تاريخ الاستحواذ. كما عرف معيار المحاسبة المصري رقم ٢٩، الذي تم اعتماده عام ٢٠٢٠ بقرار رئيس الجهاز المركز للمحاسبات، تجميع الأعمال بأنه معاملة أو حدث آخر تحصل من خلاله المنشأة المقتنية على السيطرة على واحد أو أكثر من نشاط الأعمال. وفي ضوء المفاهيم السابقة، يمكن للباحث تقديم رؤية جديدة لمفهوم الاندماج والاستحواذ، حيث يمكن أن تعرف عملية الاندماج بأنها اتفاق، بموجبه يتحد كيانين أو أكثر لتكوين كيان جديد يكون قادراً على تحقيق أهداف لا يمكن لهذه الكيانات تحقيقها بشكل منفصل وفي ضوءه يحتفظ المساهمين بكامل أسهمهم، بينما يمكن أن تعرف عملية الاستحواذ بأنها قيام كيان قوي بشراء معظم أو كل أسهم كيان آخر أضعف، مما يترتب عليه زوال أسهم الكيان الضعيف من التداول.

٢-٢ الدوافع الرئيسية لعمليات الاندماج والاستحواذ:

على الرغم من تنوع واختلاف دوافع عمليات الاندماج والاستحواذ بمختلف فئاتها وأنواعها في منشآت الأعمال إلا أنه توجد العديد من الدوافع التي قد يتبناها أحد الأطراف المشاركة في عمليات الاندماج أو كلاهما، ويتناول الباحث فيما يلي أهم الآراء التي تناولت الدوافع الرئيسية لعمليات الاندماج والاستحواذ: توصلت دراسة (Dhanalakshmi, 2017) إلى أن عمليات الدمج والاستحواذ أثرت بشكل إيجابي على ربحية الشركات المندمجة، وبالتالي فإن الربحية تعد من دوافع صفقات الاندماج والاستحواذ. وأتفقت دراسات Zhang (Vazirani, 2015) et al., (2018) على أن العديد من الشركات حول العالم قامت بعمليات الاندماج والاستحواذ بهدف التوسع في أسواق جديدة، ودمج التقنيات الحديثة، وتعزيز

الإيرادات، والمحافظة على قدراتها التنافسية. كما اتفقت دراسات (Pérez-Pérez et al., 2021; Kofi et al., 2021) على أن أهم أسباب لجوء الشركات إلى عمليات الاندماج والاستحواذ تتمثل في الحاجة إلى خفض التكلفة وزيادة الميزة التنافسية وزيادة الحصة السوقية وزيادة قيمة الشركات المندمجة بعد اكتمال عمليات الاندماج والاستحواذ. وأكدت دراسة (Aggarwal and Garg, 2022) أن تعظيم حقوق المساهمين هو أحد أهم الأهداف الرئيسية لمعظم عمليات الاندماج والاستحواذ حيث وجدت أن ربحية السهم قد زادت بشكل ملحوظ بعد القيام بعمليات الدمج والاستحواذ. وتوصلت دراسة (JAIN, 2022) إلى أن عمليات الاندماج والاستحواذ لها تأثير إيجابي على ثروة المساهمين من خلال مقارنة التغيرات في أصل رأس المال قبل عمليات الاندماج والاستحواذ وإجمالي حقوق المساهمين بعد هذه العمليات.

وعلى الرغم من أن الأدبيات حددت وناقشت العوامل العامة التي تؤدي إلى فشل عمليات الاندماج والاستحواذ إلا أن هذه العمليات لها خصائص فريدة وتواجه تحديات غير تقليدية، فضلاً عن وجودها في بيئة دائمة التغير (Khelil, 2016). هذه الحقائق جنباً إلى جنب مع الحاجة إلى التغيير تعمل على تشجيع الشركات التقليدية على الاندماج مع شركات أخرى، لتحقيق صورة مبتكرة، وتعزيز قدراتها الرقمية، والحصول على جميع المزايا المرتبطة بتمثل هذه الأنواع من العمليات (Braun and Graf, 2019). بالإضافة إلى أن القيام بصفقات الاندماج والاستحواذ يؤدي بشكل كبير إلى تحسين الأداء المالي للكيان الجديد بعد الاندماج (Khan and Tariq, 2023)، وفي ضوء ما سبق يمكن للباحث استخلاص أهم الدوافع الرئيسية لقيام الشركات باللجوء إلى عمليات الاندماج والاستحواذ كما يلي:

- الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم، وبالتالي خفض التكلفة وزيادة الميزة التنافسية.

- زيادة قيمة الشركات المندمجة بعد اكتمال عمليات الاندماج والاستحواذ.

- التوسع من خلال دخول أسواق جديدة وتعزيز الإيرادات.

- تعزيز القدرات الرقمية من خلال دمج التقنيات الحديثة بهدف تحقيق صورة مبتكرة للشركات بعد عمليات الاندماج.
 - تعزيز عملية نقل الأصول غير الملموسة مثل الشهرة بين الشركات المندمجة.
 - تطوير السياسات المالية والمعايير المحاسبية.
 - زيادة ربحية الشركات وتعظيم حقوق المساهمين.
 - تحسين الأداء المالي للكيان الجديد بعد عمليات الاندماج والاستحواذ.
- ### ٣- الإطار القانوني لعمليات الاندماج والاستحواذ في البيئة المصرية

يتضمن الإطار القانوني المنظم لصفقات الاندماج والاستحواذ مجموعة من القوانين والمعايير والأجهزة المنظمة مثل هيئة الاستثمار (GAFI) وهي الجهة المسؤولة عن الموافقة على طلبات الاندماج والاستحواذ، والبورصة المصرية (EGX) وهي الجهة التي تقوم بدور أساسي في نقل ملكية الأسهم للشركات المسجلة وغير المسجلة. وشركة مصر للمقاصة والإيداع والقيود المركزي (MCDR) والتي تأسست بموجب المادة ١٠٣ من اللائحة التنفيذية لقانون رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، والتي تقوم بتحويل أرصدة المساهمين بالشركات المندمجة إلى الشركة الجديدة، على أساس نسبة مساهمة كلا شركة وذلك في حالات الاندماج. أما في حالات الاستحواذ، فيتم حجز أرصدة المساهمين في الشركة المبيعة تمهيداً لتنفيذ عملية البيع بغرض الاستحواذ، وفي حالة بيع الشركة بالكامل (الاستحواذ بنسبة ١٠٠%) يتم إغلاق حساب الإصدار الخاص بالشركة المبيعة. ثم يتم توزيع ناتج عملية البيع على مساهمي الشركة المبيعة حسب حصة كل مساهم في الشركة، أو الحصول على أسهم من الشركة المستحوذة بدلاً من ذلك طبقاً لنسبة تقييم الشركتين. ولا يلتزم الكيان المستحوذ عليه بالإفصاح عن عملية الاستحواذ لأي جهة، بينما يلتزم الكيان المستحوذ بالإفصاح عن عملية الاستحواذ لهيئة الرقابة المالية (EFSA).

وألزم قانون سوق المال كأحد القوانين المنظمة لعمليات الاندماج والاستحواذ، الشركات بأن تفسح عن هيكل الملكية بها كل ثلاثة أشهر، كما أن أي مستثمر تزيد

حصته إلى ٥% لابد أن يفصح عن ذلك، وعند تتجاوز النسبة ٣٠%، لابد من التقدم بطلب شراء ١٠٠% من الشركة وذلك من باب حماية حقوق صغار المستثمرين. وعلى صعيد آخر فإنه وفقاً للمواد (١٣٠ - ١٣٦) من قانون اندماج الشركات بجمهورية مصر العربية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، والمادة رقم ٢٨٩ من اللائحة التنفيذية لنفس القانون، ينشأ الاندماج بالاتفاق بين الشركات المندمجة من خلال تحرير عقد بين ممثليهم يتضمن موافقتهم على الاندماج وشروطه وكيفية إجرائه، ثم يعرض العقد على الجمعية العامة غير العادية لكل الشركات المشتركة في الاندماج للمصادقة على العقد، بينما ينشأ الاستحواذ بموجب اتفاق بين طالب الاستحواذ ومجلس إدارة الشركة المستهدفة أو المسئول عن إدارتها، كما ينشأ بدون اتفاق عند رفض مجلس الإدارة أو المسئول عن الشركة لمشروع الاستحواذ وعندئذ يتقدم الطالب إلى هيئة الرقابة المالية بمشروعه لعرض الشراء على مالكي الأوراق المالية، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥، والتي تم تعديل أحكامها بقرار وزير الاستثمار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩، حيث شملت تعديل معيار المحاسبة المصري رقم ٢٩ بعنوان (تجميع الأعمال)، ثم تم تعديلها مرة أخرى بقرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ٧٣٢ لسنة ٢٠٢٠. وعلى الرغم من قيام الهيئات والمنظمات المعنية المصرية بإصدار وإلغاء وتعديل القوانين واللوائح التنفيذية المنظمة لعمليات الاندماج والاستحواذ، إلا أن هذه القوانين واللوائح التنفيذية لم تتضمن مواد مفصلة أو قواعد استرشادية كافية خاصة بعمليات الاندماج والاستحواذ وتضمن مزيد من حماية حقوق المساهمين.

٤- عمليات الاندماج والاستحواذ في ظل معايير المحاسبة المرتبطة:

قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC في سبتمبر ١٩٨١ بعرض المسودة E22 بعنوان اندماج الأعمال، وفي نوفمبر ١٩٨٣ أصدر اللجنة معيار المحاسبة الدولي IAS 22 بهدف وصف المعالجة المحاسبية لعمليات الاندماج والاستحواذ وأعتبر ساري المفعول بدايةً من يناير ١٩٨٥، وفي يونيو ١٩٩٢ تم عرض المسودة E54 بعنوان اندماج الأعمال مرة أخرى، ثم تم تعديل المعيار لأول مرة ليتناسب مع

مشروع مقارنة القوائم المالية واعتبر ساري المفعول بدايةً من ١ يناير ١٩٩٥، ثم تم عرض المسودة E61 في أغسطس ١٩٩٧ وتم إصدار المعيار مرة أخرى بعد تعديله في سبتمبر ١٩٩٨ واعتبر ساري المفعول بدايةً من ١ يوليو ١٩٩٩. ولما كان المعيار يعتمد طريقة توحيد المصالح وطريقة محاسبة الشراء معاً كطرق محاسبية لصفقات الاندماج والاستحواذ ودون تحديد الحالات التي تطبق فيها كل طريقة، الأمر الذي أدى إلى ظهور التضارب في الآراء حول أفضلية وتوقيت استخدام كل طريقة، مما ترتب عليه قيام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في ٣١ مارس ٢٠٠٤ بإلغاء معيار IAS 22 بشكل نهائي وأصدر بدلاً منه معيار التقارير المالية الدولي IFRS 3 والذي يعتمد على طريقة محاسبة الشراء فقط.

وفي ٢٩ أبريل ٢٠٠٤ تم نشر مجموعة من مسودات العرض والتي تم اعتبارها جزءاً من مسودة العرض في يونيو ٢٠٠٥، ثم تم الإعلان عن الموعد النهائي للتعليق على التعديلات المقترحة على المعيار الدولي IFRS 3 في ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٥، ثم تم إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 3 في ١٠ يناير ٢٠٠٨ للمرة الثالثة بعنوان "دمج الأعمال"، وفي ٦ مايو ٢٠١٠ تم إجراء بعض التحسينات على المعيار التي تضمنت قياس حقوق الملكية غير الخاضعة للسيطرة، التعويضات المدفوعة على أساس الأسهم، الالتزامات المحتملة، ثم تم إجراء بعض التحسينات مرة أخرى في ١٢ تواريخ ديسمبر ٢٠١٣ و ١٢ ديسمبر ٢٠١٧، ثم تم عمل تعديل طفيف في ٢٢ أكتوبر ٢٠١٨ في الإطار المفاهيمي للمعيار، وفي ١٤ مايو ٢٠٢٠ تم تعديل المعيار بالرجوع إلى الإطار المفاهيمي وأعتبر ساري المفعول للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٢.

ومما سبق يتضح للباحث استمرار عمليات التطوير للمعايير الصادرة بحيث لا يقتصر دور المنظمة المعنية على إصدار المعيار فقط وإنما تقوم بالمتابعة المستمرة للمعيار، من خلال إضافة، أو حذف، أو تعديل بعض الفقرات، أو إلغاء المعيار واستبداله بمعيار آخر إذا لزم الأمر، بما يتناسب مع مستجدات وآليات بيئة الأعمال. وبالإضافة إلى ذلك يرى الباحث ضرورة قيام الجهات المعنية بإصدار المعايير بمراعاة أن يتوفر القدر الكافي من المرونة في المعايير بحيث تسهل إجراءات عمليات

الاستحواذ، وخصوصاً استحواذ الشركات القوية والناجحة على الشركات المتعثرة حرصاً على استمرارية نشاط هذه الشركات المتعثرة ولضمان تحسين أدائها المالي وحفاظاً على قيمتها السوقية وحماية حقوق المساهمين لديها.

٥- عمليات الاندماج والاستحواذ في ظل التوافق بين معايير المحاسبة المصرية والمعايير الدولية:

وفي ضوء التطورات المتلاحقة التي يشهدها الاقتصاد المصري، وعملاً على تشجيع وجذب الاستثمار وتنشيط ودعم سوق الأوراق المالية، صار من المحتم أن يتم توفير أسس وقواعد ومفاهيم محاسبية موحدة لشركات الأموال بكافة أشكالها القانونية، وبالتالي إصدار معايير محاسبية مصرية تواكب تلك التطورات وتتفق مع معايير المحاسبة الدولية، خاصة في إطار ما يقضي به قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ من قيام الشركات بإعداد الميزانية وغيرها من القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية. ومن هذا المنطلق صدر قرار وزير الاستثمار رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٧، متضمناً عروض الشراء بقصد الاستحواذ، وذلك في المواد ٣٢٥-٣٥٨، ثم تم تعديل القرار رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦ بالقرار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ بشأن إصدار معايير المحاسبة المصرية متضمناً ٣٩ معيار بدلاً من المعايير السابقة لتحقيق مزيد من التقارب مع المعايير الدولية التي تطورت لتأخذ في الاعتبار المتغيرات الاقتصادية والتقدم العلمي والتقني، سواءً على مستوى أداء الأعمال في الشركات أو على مستوى النظم المحاسبية بها، ويعد هذا القرار ثمرة جهود لجنة تضم خبراء من الهيئة العامة للرقابة المالية وجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية والجهاز المركزي للمحاسبات والهيئة العامة للاستثمار والمعهد المصري للمحاسبين والمراجعين وشعبة مزاوله مهنة المحاسبة بنقابة التجاريين، ثم تم تعديل بعض احكام القرار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ بقرار وزارة الاستثمار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩، حيث شمل القرار تعديل معيار المحاسبة المصري رقم ٢٩ بعنوان (تجميع الأعمال)، ثم تم تعديل المعايير مرة أخرى بقرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ٧٣٢ لسنة ٢٠٢٠ بهدف توحيد

معايير المحاسبة بحيث تتفق مع معايير المحاسبة الدولية IASs والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRSs.

وعلى الرغم من الجهود المستمرة التي تقوم بها الأجهزة والمؤسسات والهيئات المصرية المنوطة بتعديل أو إصدار معايير المحاسبة المصرية مثل وزارة الاستثمار والجهاز المركزي للمحاسبات ووزارة الاقتصاد والهيئة العامة للاستثمار وهيئة الرقابة المالية وجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية والمعهد المصري للمحاسبين والمراجعين وشعبة مزاوله مهنة المحاسبة بنقابة التجاريين، إلا أن العديد من الدراسات المصرية مثل (عبد العظيم وآخرون، ٢٠١٥؛ قابيل، ٢٠١٣) وغيرهم، اتفقت بصفة عامة على أن استراتيجية تعريب المعايير المحاسبية الدولية تعد استراتيجية غير واضحة لبناء المعايير، نظراً لوجود تعارض بين معايير الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية المتوافقة دولياً وبين الثقافة المحاسبية المصرية.

إلا أن الباحث لا يتفق مع هذه الدراسات، معللاً ذلك بأن محاكاة معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية لا تزال لها مزايا كبيرة من بينها تسهيل عملية تقييم أداء الشركات من قبل المستثمرين الأجانب، الأمر الذي يؤدي إلى حصول المعايير المصرية على القبول العالمي وبالتالي زيادة فرص جذب الاستثمار الأجنبي وزيادة حيوية سوق الأوراق المالية المصري.

٦- أثر عمليات الاندماج والاستحواذ على حقوق المساهمين:

تعد صفقات الاندماج واحدة من أهم استراتيجيات الأعمال التي يمكن أن تغير قيمة الشركة بشكل كبير (Pazarskis et al., 2021)، ولما كانت عمليات الاندماج والاستحواذ موضع نقاش وتحليل على مدار العقود الماضية. فقد وجد الباحث أنه من الأهمية بمكان بيان أثر عمليات الاندماج والاستحواذ على حقوق المساهمين.

هناك العديد من طرق قياس الآثار المالية لعمليات الاندماج والاستحواذ في بيئة الأعمال (Tanna and Yousef, 2019; Cheng, 2019; Tao et al., 2017; Chen et al., 2020). إلا أن الطرق الأكثر شيوعاً في الدراسات المحاسبية هو قياس التغييرات في البيانات المحاسبية أو حساب النسب المالية للبيانات المستخرجة

من القوائم المالية مثل نسب الربحية والعائد على الأصول وما إلى ذلك (Pazarskis et al., 2021). ويمكن دمج هذه التغيرات بشكل أكبر مع العديد من خصائص الأعمال للشركات المندمجة، مثل فئة الصناعة وطريقة الدفع والتوجه الدولي للاندماج (Agyei-Boapeah, 2017 ; Fischer, 2017 ; HaiYue et al., 2021 ; Pazarskis et al., 2021 ; Sun et al., 2017 ; Wilson and Vencatachellum, 2021) ويتناول الباحث أهم الآراء التي تناولت دراسة أثر عمليات الاندماج والاستحواذ على حقوق المساهمين كما يلي:

تناولت بعض الدراسات تحليل الآثار المالية لعمليات الاندماج والاستحواذ في الدول المتقدمة، فمثلاً قامت دراسة (Yanan, Hamza, and Basit, 2016) بدراسة تأثير عمليات الاندماج والاستحواذ على الأداء المالي في سوق الولايات المتحدة الأمريكية، وتوصلت إلى أن هذه الصفقات ساعدت على زيادة ربحية الأسهم وتوسيع حصة الشركات في السوق. وتناولت دراسة (Gupta and Banerjee, 2017) الآثار المالية لعمليات الاستحواذ على ربحية أسهم الشركات في السوق الهندي، ووجدت الدراسة إلى أنه لم يكن هناك تحسن عام في الأداء المالي وتدهورت الربحية بعد الاندماج لشركات العينة. إلا أن هناك دراسة أخرى تناولت السوق الهندي (Azhagaiah and Sathishkumar, 2014) وتوصلت إلى أن هناك أثر إيجابي في المجلد لعمليات الاندماج والاستحواذ على ربحية أسهم الشركات الهندية.

وتناولت بعض الدراسات الآثار المالية لعمليات الاندماج والاستحواذ في الدول النامية، مثل دراسة (Strasek and Gubensek, 2016) والتي قامت بفحص عمليات الاندماج والاستحواذ للشركات السلوفانية، وتوصلت الدراسة أن هناك أثر إيجابي لعمليات الاندماج والاستحواذ على ربحية أسهم هذه الشركات، كما استطاعت أن تواجه الدين المالي الواضح بعد تنفيذ عمليات الاندماج والاستحواذ. وأيضاً دراسة (Strasek and Gubensek, 2016) والتي قامت بتحليل الأداء المالي لعينة من الشركات الأردنية، وأظهرت نتائج الدراسة أن الأداء المالي لهذه الشركات (من حيث الأرباح والسيولة) قد تحسن بشكل طفيف بعد عمليات الاندماج والاستحواذ. كما قامت

دراسة (Pantelidis et al., 2018) بدراسة أثر عمليات الاندماج والاستحواذ على الأداء المحاسبي، ولم تظهر نتائج الدراسة أي تغيير سواء في نسب الربحية أو النسب المالية الأخرى المختبرة بعد عمليات الاندماج والشراء. كما قامت دراسة (Pazarskis et al., 2018) بدراسة أثر عمليات الاندماج والاستحواذ على الأداء المحاسبي للشركات التي قامت بعمليات الاندماج والاستحواذ في اليونان، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك نتائج سلبية لعمليات الاندماج والاستحواذ على أرباح الشركات. يتضح مما سبق أن هناك تضارب في نتائج الدراسات حيث كانت نتائج بعض الدراسات إيجابية، والبعض الآخر كانت نتائجها سلبية، وبعض الدراسات جاءت بنتائج محايدة، وبالتالي فإن الدراسات التي تناولت أثر عمليات الاندماج والاستحواذ على حقوق المساهمين لم تتفق على نتائج محددة. الأمر الذي يشير إلى أنه في ظل القصور أو الخلل في القوانين والمعايير المنظمة لعمليات الاندماج والاستحواذ قد تكون المساوئ المحققة أكثر من المزايا، حيث قد تتسبب في زيادة المخاطر المالية للشركات المندمجة خصوصاً عندما لا تستطيع هذه الشركات تخفيض تكاليف عملية الاندماج وتحقيق المكاسب المتوقعة خلال فترة زمنية معينة. وتزداد احتمالات حدوث تلك النتائج السلبية في ظل الأزمات الاقتصادية العامة، أو في حالة قيام عمليات الاندماج والاستحواذ بين كيانات ضعيفة تهدف إلى الخروج من أزمات تمويلية، الأمر الذي قد يترتب عليه إعداد تقارير مالية تفتقر إلى الخصائص الأساسية المعلومات المحاسبية مثل الملائمة والتمثيل الصادق، وفي النهاية قد يضطر الكيان الجديد للقيام بإعادة تقييم الأصول مما قد يترتب عليه الإضرار بحقوق المساهمين، ومن هنا ظهرت أهمية تدخل الجهات المهنية والمنوطة بإصدار القوانين والمعايير المحاسبية سواء على المستوى المحلي أو الدولي لتطوير القوانين والمعايير الحالية أو استبدالها بقوانين ومعايير جديدة إذا لزم الأمر حتى يكون لها دور فعال في ضبط عمليتي القياس والإفصاح المحاسبي لعمليات الاندماج والاستحواذ.

٧- النتائج والتوصيات والدراسات البحثية المستقبلية

استهدف البحث دراسة أثر عمليات الاندماج والاستحواذ كمتغير مستقل لما له من ثقل بحثي في بيئة المحاسبة المالية وأثره حقوق المساهمين، وتعزيزاً لهذا الهدف فقد اشتمل البحث على دراسة نظرية تم تنظيمها في شكل يراعي التناسق المنهجي والتي قد حملت معها بعض النتائج حتى تكتمل مقومات الدراسة البحثية تمهيداً لصياغة نتائج البحث كما يلي:

١- نتائج البحث:

خلصت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها ما يلي:

أ- قد تكون المساوئ الناتجة عن عمليات الاندماج والاستحواذ أكثر من المزايا الناتجة عنها، وذلك في ظل القصور أو الخلل في القوانين والمعايير المحلية والدولية المنظمة لها، حيث قد تتسبب في زيادة المخاطر المالية للشركات المندمجة خصوصاً عندما لا تستطيع هذه الشركات تخفيض تكاليف عملية الاندماج وتحقيق المكاسب المتوقعة خلال فترة زمنية معينة.

ب- أن طريقة الإفصاح المحاسبي عن عمليات الاندماج والاستحواذ التي قدمها معيار المحاسبة (SFAS 142 (R)) لم تؤد إلى تحسين جودة التقارير المالية بالشكل الكافي، حيث لم تلزم الشركات المستحوذة بالإفصاح عن أي مستحقات وتفسير أي مكسب أو خسارة معترف بها خلال الفترة بما يتنافى مع الهدف الأساسي الذي أعدت من أجله المعايير المحاسبية، وذلك بخلاف المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 3 والذي ألزم الشركات المستحوذة بتفسير جميع المستحقات والمكاسب والخسائر المعترف بها خلال الفترة، الأمر الذي يؤدي إلى تفعيل دور المعايير وتعزيز قيمتها في تحسين جودة التقارير المالية المقدمة للأطراف المستفيدة.

ج- يؤدي تطبيق المعايير المنظمة لعمليات الاندماج والاستحواذ مثل معيار المحاسبة المصري رقم (29) "تجميع الأعمال"، والمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS

3 "دمج الأعمال"، ومعيار المحاسبة المالية الأمريكي (SFAS 141 (R) "دمج الأعمال" إلى تحسين جودة التقارير المالية وحماية حقوق المساهمين.

ثانياً: التوصيات:

في ضوء أهداف البحث وحدوده وطبيعة مشكلته وما انتهى إليه من نتائج، يوصي الباحث بالآتي:

1. يتعين على المنظمات المهنية بالتعاون مع الأكاديميين القيام بإعداد برامج تدريبية متخصصة في مجال إعداد التقارير المالية لصفقات الاندماج والاستحواذ لكل من معدي التقارير المالية بالشركات والمحاسبين القانونيين بمكاتب المحاسبة والمراجعة المصرية، حتى يمكنهم تفسير وتقييم المعلومات التي تحتوي عليها التقارير المالية لهذه العمليات.

2. تضافر جهود المنظمات المهنية على المستوى الدولي من أجل إصدار معيار محاسبي يتناول المخاطر وعدم التأكد المحيط بعمليات المنشآت المندمجة، وزيادة مستوى الإفصاح التقارير المالية لمساعدة المستفيدين في التعرف على جوانب المخاطر وظروف عدم التأكد المحيطة بعمليات المنشأة.

3. إلزام إدارات الشركات التي تقوم بإجراء تغييرات في الطرق المحاسبية أثناء عمليات الاندماج والاستحواذ بالإفصاح عن أسباب هذه التغييرات، على أن يتحقق المراجع من هذا الالتزام، وبشرط أن يحقق هذا الإفصاح القابلية للمقارنة بين القوائم المالية للشركات في السنوات المختلفة.

4. يتعين وجود مسائلة قانونية لكل من الإدارة ومعدي ومراجعي التقارير المالية، وذلك في حالة تعمد الإفصاح عن بيانات مالية مضللة أو غير صحيحة.

ثالثاً: الدراسات البحثية المستقبلية:

1- إجراء هذه الدراسة كدراسة مقارنة بين العديد من الدول (عينة من شركات الدول النامية وعينة من شركات دول الإتحاد الأوروبي وعينة من الشركات الأمريكية)، وذلك من أجل الحصول على فهم أفضل لأثر تبني قوانين الاندماج والاستحواذ على قرارات المستثمرين في البيئات الثقافية والاقتصادية المختلفة،

- بما يساهم في سد الفجوة البحثية في هذا الموضوع والناجمة من وجود الدراسات التي تناولت هذا الموضوع.
- ٢- تأثير تفعيل القوانين المنظمة لعمليات الاندماج والاستحواذ على تكلفة رأس المال وانعكاس ذلك على قرارات المستثمرين في البيئة المصرية.
- ٣- تأثير تفعيل قوانين الاندماج والاستحواذ على الحد من مخاطر انهيار أسعار الأسهم على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري.
- ٤- دور عمليات الاندماج والاستحواذ في الحد من القيود المالية للشركات المصرية.
- ٥- تأثير عمليات الاندماج والاستحواذ على الأداء المحاسبي للشركات المستحوذة في البيئة المصرية.

مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية:

١. الدوريات:

- عبد العظيم، سامي عبد الرحمن، خيرى، يسري محمد على، سلامة، نهلة عبد الفتاح، (٢٠١٥)، "مدى ملائمة التوافق المحاسبي لجمهورية مصر العربية بالتطبيق على مشروع التوافق العالمي لاندماج الأعمال"، *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد (٣٩)، العدد (٣)، ص ص. ١٤٩ - ١٨٤.
- عوض، آمال محمد محمد، (٢٠١٥)، "تحليل وتقييم تأثير الشهرة عند اندماج الأعمال على قرارات المستثمرين في البورصة المصرية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (١٩)، العدد (١)، ص ص. ٨٨٧ - ٩٣٣.
- هويدي، علي محمد حسن، فايد، متولي أحمد السيد، (٢٠١٧)، "الاندماج والاستحواذ المصرفي: دراسة في بعض الجوانب المحاسبية للتجربة المصرية"، *المجلة العلمية للبحوث التجارية*، كلية التجارة، جامعة المنوفية، العدد (٤،٣)، ص ص. ٢٢٧ - ٢٥٢.

٢. مصادر أخرى:

- قابيل، الباز فوزي الباز أحمد، (٢٠١٣)، "دراسة تحليلية لاستراتيجيات التوافق لمعايير المحاسبة الوطنية والدولية كأحد سياسات الجذب الاستثماري في كل من مصر والصين مع دراسة ميدانية"، *المؤتمر الدولي الثاني بمركز البحوث والدراسات الصينية المصرية*، جامعة حلوان، ١٧-١٨.

- قانون تنظيم اندماج الشركات بجمهورية مصر العربية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، المواد (١٣٠ – ١٣٦)، المادة رقم ٢٨٩ من اللائحة التنفيذية من القانون www.e-legaloffice.com
- معايير المحاسبة المصرية الصادرة كإطار مكمل للنظام المحاسبي الموحد الصادرة بقرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ٧٣٢ لسنة ٢٠٢٠، **الوقائع المصرية**، ملحق الجريدة الرسمية، المجلد الأول، العدد ١٤٣، تابع (ب).
- قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣، **الجريدة الرسمية المصرية**، المادة رقم ٤١.
- الموقع الرسمي لشركة مصر للمقاصة والإيداع والقيود المركزي www.mcsd.com.eg
- المواقع الرسمية للهيئة العامة للرقابة المالية www.fra.gov.eg ، www.efsa.gov.eg
- قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٣ رقمي ٩٣٠ لسنة ١٩٩٦، و٤٧٧ لسنة ١٩٩٨، الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة www.investinegypt.gov.eg
- معيار المحاسبة المصري رقم ٢٩ بعنوان "تجميع الأعمال"، الصادر بقرار وزير الاستثمار قرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩، **الوقائع المصرية**، ملحق للجريدة الرسمية، العدد ٨١، تابع (أ)، ٢٠١٩.
- القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٨، المادة رقم ٨، **الجريدة الرسمية**، العدد ١٠ مكرر (٥)، ٢٠١٨.
- قرار وزير الاستثمار رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٧، عروض الشراء بقصد الاستحواذ، المواد (٣٢٥ – ٣٥٨)، الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة www.investinegypt.gov.eg

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Periodicals:

- Aggarwal, P., & Garg, S. (2022). Impact of Mergers and Acquisitions on Accounting-based Performance of Acquiring Firms in India. *Global Business Review*, 23(1), 218–236. doi: 10.1177/0972150919852009
- Agyei-Boapeah, H. (2017). Easing financing and M&A investment constraints: The role of corporate industrial diversification. *Annals of Economics and Finance*, 18(2), 277–290.
- Azhagaiah, R., & Sathishkumar, T. (2014). Impact of Merger and Acquisitions on Operating Performance: Evidence from Manufacturing Firms in India. *Managing Global Transitions*, 12(2), 121–139.
- Braun, M., & Graf, F. (2019). Mergers & Acquisitions at the Intersection of Digital and Global Interaction. *Finanz Und Wirtschaft*, August, 1–4.
- Chen, A. S., Chu, H. H., Hung, P. H., & Cheng, M. S. (2020). Financial risk and acquirers' stockholder wealth in mergers and acquisitions. *North American Journal of Economics and Finance*, 54, 1–17.
- Cheng, Y. (2019). Empirical research on mergers' leverage dynamics and post-merger integration duration. *Managerial Finance*, 45(10–11), 1488–1507.
- Cumming, D., Jindal, V., Kumar, S., & Pandey, N. (2023).

- Mergers and acquisitions research in finance and accounting: Past, present, and future. *European Financial Management*, 1–41. doi: 10.1111/eufm.12417
- Degbey, W. Y., Eriksson, T., Rodgers, P., & Oguji, N. (2021). Understanding cross-border mergers and acquisitions of African firms: The role of dynamic capabilities in enabling competitiveness amidst contextual constraints. *Thunderbird International Business Review*, 63(1), 77–93.
- Dhanalakshmi, C. (2017). The Impact of Mergers and Acquisitions on the Profitability of Indian Pharmaceutical Industry. *International Journal of Research in Humanities and Social Sciences*, 4(2), 116–120.
- Fischer, M. (2017). The source of financing in mergers and acquisitions. *Quarterly Review of Economics and Finance*, 65, 227–239.
- González-Torres, T., Rodríguez-Sánchez, J. L., Pelechano-Barahona, E., & García-Muiña, F. E. (2020). A systematic review of research on sustainability in mergers and acquisitions. *Sustainability (Switzerland)*, 12(2), 2–18.
- Gupta, B., & Banerjee, P. (2017). Impact of merger and acquisitions on financial performance: Evidence from selected companies in India. *International Journal of Commerce and Management Research*, 3(1), 14–19.
- HaiYue, L., YiXian, L., Rui, Y., & XiaoPing, L. (2021). How Do Chinese Firms Perform Before and After Cross-Border

- Mergers and Acquisitions? *Emerging Markets Finance and Trade*, 57(2), 348–364.
- JAIN, A. (2022). International Journal of Law Mergers & Acquisitions and Its Impact on the World , Law and Legal Profession. *International Journal of Law Management & Humanities*, 5(2), 68–76.
- Khan, M. U., & Bin Tariq, Y. (2023). Synergy or too big to fail: Empirical analysis of mergers and acquisitions in SAARC and ASEAN regions. *Cogent Business and Management*, 10(1), 2–28. doi: 10.1080/23311975.2023.2172023
- Khelil, N. (2016). The many faces of entrepreneurial failure: Insights from an empirical taxonomy. *Journal of Business Venturing*, 31(1), 72–94.
- Kofi, F., Frimpong, S., Ofei, E. F., Armah-bempong, E., & Hope, E. (2021). *The Impact of Mergers and Acquisitions in Ghanaian Banking Sector : Societe Generale Ghana and UT Bank Perspective*. 6(1), 21–38.
- Liou, R. S., & Rao-Nicholson, R. (2017). Out of Africa: The role of institutional distance and host-home colonial tie in South African Firms' post-acquisition performance in developed economies. *International Business Review*, 26(6), 1184–1195.
- Pantelidis, P., Pazarskis, M., Drogalas, G., & Zezou, S. (2018). Managerial decisions and accounting performance following mergers in Greece. *Investment Management and Financial Innovations*, 15(1), 263–276.

- Pazarskis, M., Drogalas, G., & Koutoupis, A. (2018). Mergers and accounting performance: Some evidence from Greece during the economic crisis. *Journal of Accounting and Management Information Systems*, 17(1), 31–45.
- Pazarskis, M., Vogiatzoglou, M., Koutoupis, A., & Drogalas, G. (2021). Corporate mergers and accounting performance during a period of economic crisis: Evidence from greece. *Journal of Business Economics and Management*, 22(3), 577–595.
- Pérez-Pérez, C., Benito-Osorio, D., & Moreno, S. M. G. (2021). Mergers and acquisitions within the sharing economy: Placing all the players on the board. *Sustainability (Switzerland)*, 13(2), 1–21.
- Ramaswamy, K. P., & Waegelein, J. F. (2003). Firm financial performance following mergers. *Review of Quantitative Finance and Accounting*, 20(2), 115–126. doi: 10.1023/A:1023089924640
- Strasek, S., & Gubensek, A. (2016). Pre- and post-acquisition performance of acquired firms in a small transition economy. *Actual Problems of Economics*, 178(4), 133–142.
- Sun, Z., Vinig, T., & Hosman, T. D. (2017). The financing of Chinese outbound mergers and acquisitions: Is there a distortion between state-owned enterprises and privately owned enterprises? *Research in International Business and Finance*, 39, 377–388.
- Tanna, S., & Yousef, I. (2019). Mergers and acquisitions: implications for acquirers' market risk. *Managerial Finance*, 45(4), 545–562.
- Tao, F., Liu, X., Gao, L., & Xia, E. (2017). Do cross-border mergers and acquisitions increase short-term market performance? The case of Chinese firms. *International Business Review*, 26(1), 189–202.
- Trejo-Pech, C. J. O., Gunderson, M. A., & Lambert, D. M. (2021). Mergers and acquisitions in the U.S. agribusiness sector, 1990–2017. *Agribusiness*, 1–18.

- Vazirani, N. (2015). A literature review on mergers and acquisitions waves and theories. *SIES Journal of Management*, 11(1), 3–9.
- Wilson, M. K., & Vencatachellum, D. J. M. (2021). Global Financial Markets, Natural Resources and Cross-Border Mergers and Acquisitions in Africa. *Journal of African Business*, 22(1), 21–41. doi: 10.1080/15228916.2019.1693220
- Yanan, E. M., Hamza, S. M., & Basit, A. (2016). Impact of Merger and Acquisitions on Firms Financial Performance: A Study on United States of America. *International Journal of Accounting & Business Management*, 4(2), 159–169.
- Zhang, W., Wang, K., Li, L., Chen, Y., & Wang, X. (2018). The impact of firms' mergers and acquisitions on their performance in emerging economies. *Technological Forecasting and Social Change*, 135(2), 208–216.

Other Issues and websites:

- The IFRS Foundation, IASB consults on possible new accounting requirements for mergers and acquisitions within a group https://www.ifrs.org/news-and-events/2020/11/IFRS_3_Business_combinations www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs3
- International Accounting Standards Board (IASB), editorial corrections (2008), IFRS 3 Business Combinations, Illustrative Examples, Comparison with SFAS 141(R), Table of Concordance.
- Statement of Financial Accounting Concepts No.2, Qualitative Characteristics of Accounting Information <https://www.fasb.org>.
- IASB consults on possible new accounting requirements for mergers and acquisitions within a group <https://www.ifrs.org/news-and-events/2020/11/>.